AL-QIBLAH:
Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
https://journal.stiba.ac.id/index.php/qiblah/index

Vol. 5, No. 4 (2026)
p.498-522
doi:
10.36701/qiblah.v5i4.3531

منهج ابن حجر العسقلاني في تعليل الأحاديث بالاختلاف من خلال كتاب الإصابة في تمييز الصحابة

IBN ḤAJAR'S METHODOLOGY IN IDENTIFYING HADITH DEFECTS THROUGH NARRATORIAL VARIATIONS IN AL-IṢĀBAH

مولانا[a]

[a]جامعة ستيبا الإسلامية بمكسر, إندونيسيا؛ البريد الإلكتروني: maulana.la.eda@stiba.ac.id

Article Info

Received: 02 July 2026
Revised: 15 July 2026
Accepted: 23 July 2026
Published: 24 July 2026

الكلمات الدالة:

ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، التعليل، الاختلاف، منهج النقد

Keywords:
Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, al-Iṣābah fī Tamyīz al-Ṣaḥābah, ʿIlal al-Ḥadīth, Discrepancies in Transmissio, Hadith Criticism Methodology

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة منهج الحافظ ابن حجر رحمه الله في إيراد الأحاديث المعلة بالاختلاف في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة وتعليلها في ضوء قواعد الصناعة الحديثية. وإن كان كتاب الإصابة من كتب التراجم في سير الصحابة ومن ذكر فيهم على سبيل الغلط أو التوهم إلا أن كمية الأحاديث التي أعلها الحافظ ابن حجر فيه كثيرة جدا تبلغ أكثر من ألف حديث، فهو بهذا الوصف يستحق أن يعد ضمن كتب العلل الحديثية، إلا أنه قل من عرف ذلك أو نبه عليه. ولذلك يهدف هذا البحث إلى التعرف على منهج كتاب الإصابة في إيراد الأحاديث المعلة بالاختلاف وطرائق تعليلها ومنهجه في الترجيح بينها, ومعرفة مدى إلمام الحافظ ابن حجر لعلم العلل وموافقته لمنهج أئمة النقاد المتقدمين في هذا العلم. سلك الباحث في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء نصوص حديثية أوردها ابن حجر في الكتاب وتحليل نماذج منها ودراستها حسب القواعد الحديثية المعروفة عند المحدثين مع بيان بعض أقوال ابن حجر وترجيحاته. ومن خلال البحث توصل الباحث إلى عدد من النتائج من أهمها: 1- أن الحافظ ابن حجر يعتبر علما كبيرا في علم العلل ونقد الحديث، 2- أن كتاب الإصابة يُعد من كتب العلل والنقد، 3- طول باع ابن حجر في علم العلل وأن منهجه فيه يشبه منهج الأئمة المتقدمين كأحمد، وأبي حاتم، والدارقطني وغيرهم.

Abstrak

*This study examines al-Ḥāfiẓ Ibn Ḥajar's methodology in presenting and evaluating hadiths deemed defective due to discrepancies in transmission (*ikhtilāf al-riwāyah*) in* al-Iṣābah fī Tamyīz al-Ṣaḥābah, *analyzing his critical judgments in light of established principles of hadith criticism. Although* al-Iṣābah *is primarily a biographical dictionary of the Companions and those mistakenly regarded as such, it contains more than one thousand hadiths*

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

identified by Ibn Ḥajar as defective. In this respect, the work deserves recognition as an important source in the science of ʿIlal al-Ḥadīth, *although this aspect has received little scholarly attention. This study explores Ibn Ḥajar's methodology in presenting hadiths affected by narratorial discrepancies, identifying their hidden defects, and preferring one narration over another. It also assesses his mastery of the science of* ʿilal *and the extent to which his methodology corresponds to that of the leading early hadith critics. The research employs a descriptive-analytical approach supported by an inductive examination of relevant hadith materials in* al-Iṣābah. *Selected narrations are analyzed according to established principles of hadith criticism, with attention to Ibn Ḥajar's critical observations and judgments. The findings show that Ibn Ḥajar was a leading authority in the science of* ʿilal *and hadith criticism, that* al-Iṣābah *should be regarded as an important source for the study of hidden defects in hadith, and that his methodology closely resembles that of early critics such as Aḥmad ibn Ḥanbal, Abū Ḥātim, and al-Dāraquṭnī.*

***How to cite*:**
Maulana, "منهج ابن حجر العسقلاني في تعليل الأحاديث بالاختلاف من خلال كتاب الإصابة في تمييز الصحابة", *AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab*, Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522. doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

This work is licensed under a Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International (CC BY-NC-SA 4.0)

المقدمة

إنَّ علمَ الحديثِ النبويّ من أجلِّ العلومِ الشرعيّةِ وأشرفِها، إذ به تُحفَظُ السُّنَّةُ النبويّةُ، ويُمَيَّزُ صحيحُها من سقيمِها، وقد عنِيَ علماءُ الحديثِ منذُ الصدرِ الأوّلِ بتمحيصِ الرواياتِ ونقدِ الأسانيدِ والمتونِ، ووضعوا لذلك قواعدَ دقيقةً ومناهجَ علميّةً رصينةً، كان من أدقِّها وأغمضِها علمُ العِلَلِ الذي يتطلب فيه: التعليل والترجيح بين الروايات المختلفة، فهو الفن الذي يُعَدُّ ذروةَ علومِ النقدِ الحديثيّ وأعلاها مرتبةً.

ومجال التعليل والترجيح بين الروايات المختلفة والوقوف على العلة فيها وتمييز صوابها من خطئها ليس بالهين، فلذلك لم يبرز في هذا المجال من أهل الحديث إلا النزر اليسير منهم كما قال ابن رجب: "الجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جدا"[(1)]. وهذا الأمر مما يسبب ندرة وجود المؤلفات في هذا المجال العظيم. ومن تلكم المؤلفات التي اهتم فيها مؤلفها بتعليل الأحاديث وخاصة ما يتعلق بالتعليل بالاختلاف كتاب الحافظ ابن حجر رحمه الله الموسوم بالإصابة في تمييز الصحابة.

وعلى الرغمِ من كونِ كتابِ الإصابة من كتبِ التراجمِ التي تُعنى بذكرِ الصحابةِ، وبيانِ أحوالِ من أُدخِلَ فيهم على سبيلِ الوهمِ أو الغلطِ، فإنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ تضمَّنَه عددًا كبيرًا من الأحاديثِ التي حكمَ عليها

[(1)] عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ط7، بيروت – مؤسسة الرسالة، 1422 هـ (ص241)

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

بالتعليلِ بسببِ الاختلافِ في الروايةِ. وقد قمت بقراءة الكتاب كاملا والاستقراء التام للأحاديثِ التي حكمَ عليها ابن حجر بالتعليلِ بسببِ الاختلافِ مع تقييدها فبلغ عددها أكثر من ألف حديث.

ومن أجل ذلك، قام الباحث بدراسةِ منهجِ ابنِ حجرٍ في إيرادِ الأحاديثِ المعَلَّةِ بالاختلافِ في هذا الكتاب، وبيانِ طرائقِه في تعليلِها في ضوءِ القواعدِ الحديثيّةِ، مع إبرازِ مكانتِه العلميّةِ في هذا الفنّ، والكشفِ عن مدى موافقةِ منهجِه لمناهجِ أئمّةِ النقدِ المتقدّمين. ووسمته بعنوان: **"منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله– في تعليل الأحاديث بالاختلاف من خلال كتاب الإصابة في تمييز الصحابة"**.

وتتجلّى أهميةُ هذا الموضوع في جملةٍ من الجوانب العلميّة والمنهجيّة، من أبرزها ما يأتي: إبراز مكانة علم العِلَل في الدراسات الحديثيّة، بوصفه من أدقِّ علوم الحديث وأعمقِها, والكشف عن جانبٍ نقديٍّ مهمٍّ في كتاب الإصابة، إذ يُسهم هذا البحث في إعادة تصنيف الكتاب بوصفه مصدرًا مهمًّا من مصادر العِلَل ونقد الحديث، لا مجرّد كتاب تراجم, وتصحيح بعض التصوّرات الشائعة حول منهج الحافظ ابن حجر، ولا سيّما القول باقتصاره على الجمع والترتيب، بإبراز كونه ناقدًا حديثيًّا متمكّنًا له استقلالٌ في النظر والترجيح.

وينطلق هذا البحث من محاولة الكشف عن منهج الحافظ ابن حجر في تعليل الأحاديث بالاختلاف في كتاب الإصابة، من خلال دراسة مكانة هذا النوع من العلل في النقد الحديثي، وبيان طريقته في عرض الروايات المختلفة، وتحليل القواعد النقدية التي اعتمدها في الترجيح بينها، مع تقويم منهجه في ضوء مناهج أئمة النقد المتقدمين.

هذا, فبعد البحث والاطلاع على ما تيسر من الدراسات المتعلقة بالأحاديث المعللة في كتب التراجم، لم أقف على دراسة مستقلة تناولت منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في تعليل الأحاديث بالاختلاف من خلال كتابه الإصابة في تمييز الصحابة دراسة شاملة. ومع ذلك، فقد وجدت بعض الدراسات القريبة من موضوع البحث، منها رسائل علمية أُنجزت في جامعة الملك سعود بعنوان: الأحاديث المعللة بالاختلاف في كتاب معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، وقد اعتنت بجمع الأحاديث التي أعلها أبو نعيم بسبب الاختلاف في الرواية، مع دراسة منهجه في التعليل والترجيح بين الروايات المختلفة.

كما تناولت بعض الدراسات المعاصرة جهود الحافظ ابن حجر في علوم الحديث ونقد الرواية، أو عرّفت بكتاب الإصابة ومكانته في تراجم الصحابة، إلا أنها لم تفرد جانب التعليل الحديثي فيه بالدراسة، ولم تتناول منهجه في نقد الروايات المختلفة والترجيح بينها من خلال التطبيق على نصوص الكتاب.

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

ومن هنا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من جهتين:

الأولى: أنها تتناول كتاب الإصابة بوصفه مصدراً من مصادر العلل الحديثية، لا مجرد كتاب في تراجم الصحابة.

والثانية: أنها تسعى إلى استقراء منهج الحافظ ابن حجر في تعليل الأحاديث بالاختلاف، وبيان أوجه الترجيح التي اعتمدها، والكشف عن مدى موافقته لمنهج أئمة النقد المتقدمين في هذا الباب.

وبذلك تسد هذه الدراسة –في حدود علم الباحث– ثغرة علمية في الدراسات الحديثية المتعلقة بكتاب الإصابة ومنهج مؤلفه في علم العلل. وكذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على جانب نقدي حديثي في كتاب الإصابة في نوع محدد من العلل وهو التعليل بالاختلاف, والذي لم يحظ بالعناية الكافية في الدراسات السابقة، رغم كثرة مادته الحديثية وأهميتها في الكشف عن منهج الحافظ ابن حجر في علم العلل.

وقد اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الإفادة من المنهج الاستقرائي التطبيقي، وذلك على النحو الآتي:

1. المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تتبع عدد من الأحاديث التي أوردها الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتاب الإصابة، والتي حكم عليها بالتعليل بسبب الاختلاف في الرواية.
2. المنهج الوصفي: حيث قام الباحث بوصف منهج الحافظ ابن حجر في إيراد الأحاديث المعلَّة، وبيان طريقته في عرض الاختلاف بين الروايات، وصياغته لألفاظ التعليل، وأسلوبه في النقد الحديثي.
3. المنهج التحليلي: وذلك بتحليل بعض الأحاديث المعلَّة التي ذكرها ابن حجر، ودراسة أوجه الاختلاف فيها، وبيان عللها الخفيّة في ضوء قواعد الصناعة الحديثيّة، مع مناقشة بعض أقواله وترجيحاته.
4. المنهج التطبيقي: حيث قام الباحث على دراسة نماذج تطبيقيّة مختارة من الأحاديث المعلَّة بالاختلاف، وعدم الاكتفاء بالعرض النظري، بما يُبرز الجانب العملي لمنهج ابن حجر في علم العلل.

البحث

الفصل الأول: الحافظ ابن حجر ومنهج كتابه الإصابة

المطلب الأول: ترجمة موجزة للحافظ ابن حجر

مولده ونشأته وطلبه للعلم:

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد ابن حجر العسقلاني الأصل، المصري المولد، القاهري الدار[2]. ولقب رحمه الله بشهاب الدين، واشتهر باسم ابن حجر. وحجر لقب لبعض أجداده[3]. ولد ابن حجر في مصر سنة 773 هـ[4]. نشأ رحمه الله يتيما إذ توفي أمه وأبوه وهو طفل، فنشأ وترعرع في كفالة ورعاية وصيه وهو أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الخُرُّوْبي (ت: 787 هـ)[5]. حفظ ابن حجر القرآن وهو في التاسعة من عمره. وكان ذكي الفؤاد قوي الحافظة مع الإتقان وسرعة القراءة الحسنة. اتجه إلى تعلم مبادئ الفنون كما هو عادة طلبة العلم في كل عصر، واهتم بسائر العلوم والفنون كالفقه، وأصوله، واللغة العربية بسائر فروعها، والحساب، والقراءات، وغيرها من العلوم، وقرأ جملة وافرة من الكتب العلمية على علماء عصره، وحفظ بعض مختصرات العلوم.

من أبرز مشايخه وتلاميذه:

تتلمذ ابن حجر على كبار علماء عصره منهم: العلامة سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت:805 هـ)، والحافظ عبد الرحيم بن حسين العراقي (ت:806 هـ)، والحافظ سراج الدين عمر ابن الملقن (ت:804 هـ)، والمجد محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت: 817 هـ)، والعز محمد ابن جماعة الكناني (ت: 819 هـ). ثم أخذ عنه العلم عدد كبير من طلبة العلم ومن أشهرهم: العلامة الكمال محمد ابن الهمام الحنفي (ت861 هـ)، والحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت: 879 هـ)، والعلامة أبو ذر بن برهان الدين سبط ابن العجمي (ت: 884 هـ)، الحافظ إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: 885هـ)، والحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: 902 هـ)، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: 926 هـ).

من أشهر مؤلفاته:

---

(2) أحمد ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، ط1، مصر- إحياء التراث الإسلامي 1419هـ(2/1)، وينظر: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة ابن حجر، ط1، بيروت– دار ابن حزم، 1419هـ (101/1)

(3) ينظر: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الجواهر والدرر (102/1، 105-106).

(4) ينظر: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الجواهر والدرر (104/1)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت- منشورات دار مكتبة الحياة (بدون تاريخ) (36/2)، ويوسف بن تغري بردي الحنفي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مصر- دار الكتب (بدون تاريخ) (259/15).

(5) ينظر: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الجواهر والدرر (121/1).

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

اشتهر الحافظ ابن حجر كغيره من الأئمة المحققين بكثرة النتاج العلمي، وبلغ عدده حسب ما أحصاه الدكتور شاكر محمود عبد المنعم: 282 مصنفا[6]. ومن أشهرها: فتح الباري شرح صحيح البخاري، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في تمييز الصحابة، والتلخيص الحبير، وبلوغ المرام من أدلة الأحكام، ونخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر.

من ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه شيوخه قبل غيرهم: لقبه زين الدين العراقي (806 هـ) –وهو شيخه في الحديث وبه تخرج في هذا الفن– بأنه: "الشيخ، العالم، الكامل، الفاضل، الإمام، المحدث، المفيد، المجيد، الحافظ، المتقن، الضابط، الثقة، المأمون.."[7]. وتوفي العراقي وعمر ابن حجر 33 سنة. وأهدى له إمام القراء ابن الجزري (833 هـ) – وهو من شيوخه في الإجازة– نسخة من كتابه "النشر في القراءات العشر" ووصف ابن حجر في المجلد الأول منه بأنه: "الشيخ، الإمام، العلامة، حافظ عمره، وشيخ مصره..." وقال أيضا: "حضرت على العماد ابن كثير، وعلى غيره من شيوخ الحافظ العراقي، فلم أر فيهم أحفظ من ابن حجر"[8]. وكان شيخه سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني (805 هـ) أذن له بالفتوى والتدريس، وشهد له بالحفظ في المجلس العام قبل أن يبلغ ابن حجر 30 سنة من عمره، وكتب بخطه واصفا ابن حجر: "الشيخ، الحافظ، المحدِّث، المتقن، المحقق"[9].

وفاته:

توفي بالقاهرة بعد أن اشتد عليه المرض سنة 852 هـ، وقد بلغ 79 عاما. فكان يوم وفاته يوما مشهودا حيث صلى على جنازته جم غفير لا يحصون قبيل صلاة الظهر [10].

المطلب الثاني: التعريف الموجز بكتاب الإصابة في تمييز الصحابة

عنوان الكتاب وموضوعه:

---

[6] ينظر: عبد المنعم شاكر محمود، ابن حجر العسقلاني؛ مصنفاته ودراسة في منهجه، وموارده في كتابه الإصابة ، ط1، بيروت– مؤسسة الرسالة 1417هـ(1/173-385).

[7] محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الجواهر والدرر (1/270)

[8] محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الجواهر والدرر (1/292-294)

[9] محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الجواهر والدرر (1/267)

[10] ينظر: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ، الجواهر والدرر (3/1195)

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

هذا الكتاب وسمه ابن حجر بـ"الإصابة في تمييز الصحابة". وهذا الاسم لم يذكره في مقدمة الإصابة، وإن كان أشار إليه في قوله: "جمعت كتابا كبيرا في ذلك ميَّزت فيه الصحابة من غيرهم...." [11]، إلا أن هذا الاسم أثبته –رحمه الله– في عدد من كتبه، منها: فتح الباري[12]، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه[13]. وأما موضوعه فهو يتناول عن أسماء الصحابة وذكر شيء من سيرهم ومناقبهم، مع بيان التمييز فيما بين الصحابة أنفسهم، وفيما بينهم وبين غيرهم من الجاهليين، والتابعين الذين ذكروا في الصحابة خطأ أو وهما مع ذكر تراجمهم جميعا. ومن أجل هذا التمييز، قسم المؤلف مادة تراجم كتابه إلى أربعة أقسام:

الأول: فيمن وردت صحبته من رواية تدل على صحبته بأي طريق كان سواء كانت صحيحة أو ضعيفة.

الثاني: الصحابة الصغار الذين مات النبي ﷺ وهم دون سن التمييز أو من له رؤية فقط.

الثالث: المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يثبت لقاؤهم برسول الله ﷺ.

الرابع: من ذكر في الصحابة على سبيل الوهم والغلط مع بيان وجه الغلط فيه[14].

مدة تأليفه ومراحله:

بين الحافظ ابن حجر أنه ألف هذا الكتاب بالتراخي من سنة 809 هـ إلى 847 هـ، في مدة تقارب 40 سنة، ومر في تأليفه على ثلاثة مراحل. قال رحمه الله: "أنهيتُ كتابته مع ما في الهوامش في ثالث ذي الحجة عام سبعة وأربعين، وكان الابتداء في جمعه في سنة تسع وثمانمائة، فقارب الأربعين، لكن كانت الكتابة فيه بالتراخي، وكتبته في المسودات ثلاث مرات من أجل الترتيب الذي اخترعته. وهذه المرة الثالثة، وقد خرجت النسخة مسودة أيضا لكثرة الإلحاق، ولم يحصل اليأس من إلحاق أسماء أخرى، والله المستعان"[15].

مكانة كتاب الإصابة:

لقد تبوأ هذا الكتاب مكانة كبيرة، وتميز بمميزات كثيرة، ومما يدل عليها ما يلي:

---

[11] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ط1، القاهرة–مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 1427هـ (9/1)

[12] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت– دار المعرفة، 1379هـ (32/12)

[13] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، بيروت– المكتبة العلمية (بدون تاريخ) (964/3)

[14] ينظر: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الإصابة (12/1–15).

[15] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الإصابة (510/11)

1-هذا الكتاب ثاني أكبر مؤلفات ابن حجر بعد فتح الباري، وأطولها مدة من ناحية التأليف، وأكثرها تعديلا ومراجعة وتبييضا، ومن أواخرها إتماما. فالكتاب الذي حظي بهذه العناية الكبيرة من مؤلفه الموسوعي المدقق لجدير بأن تكون خلاصة موسوعية علوم مؤلفه وتدل دلالة بينة على رفعة مكانته العلمية.

2- أنه أعظم كتاب موسوعي في تراجم الصحابة حيث استوعب فيه جميع تراجم الصحابة سواء كانت التي ذكرها من قبله من المصنفين في الصحابة، أو غيرهم في غير مظان تراجم الصحابة. واستفادة العلماء منه استفادة عظيمة، فكل من أراد أن يطلع على تراجم الصحابة، أو يؤلف في هذا الفن عالة عليه.

3-احتواء الكتاب على الأحاديث والآثار الكثيرة جدا مع حرص المصنف على الحكم على جملة كثيرة منها، والحكم أيضا على كثير من رجال الأسانيد، وبخاصة الضعفاء منهم. وله أيضا اهتمام بالغ في بيان درجة الحديث صحة وضعفا. وهو بهذه الخصيصة يعتبر خزانة من خزائن السنة ووعاء من أوعية الأثر.

4-احتواؤه على مرويات كثيرة ونقول وافرة للعلماء من المصادر المهمة التي في عداد المفقود.

5- أن جملة كبيرة من مصادر كتاب الإصابة وموارده التي لا تزال في عداد المفقودات تفيدنا غاية الإفادة في إثبات نسبة تلك الكتب والمصادر إلى مؤلفيها وتعطينا صورة عن مضامين تلك المصادر المفقودة التي لم تصل إلينا. فهو بهذه الميزة تقوم مقام كتب الفهارس والبرامج.

6-وأما تميز كتاب الإصابة الذي له تعلق بالعلل يمكن أن نجمله في أمرين:

- أنه يعد من كتب التراجم المعللة لكثرة الأحاديث المعلة بالاختلاف والتفرد فيه؛ وذلك لعدة أسباب، من أهمها لإثبات الصحبة أو نفيها. وقد قمت بتتبع الأحاديث المعلة بالاختلاف فيه خلال قراءتي لكامل الكتاب أكثر من مرة؛ فبلغ عددها أكثر من 1200 حديث . وهذا غير الأحاديث المعلة بالتفرد أو بالغرابة.

-أن كتاب الإصابة يعد من كتب العلل المليئة بنقد المتون من خلال نقد الأسانيد. قد ظهر فيه براعة الحافظ ابن حجر في توظيف قواعد الإعلال لنقد المتون في عدد كثير من الأحاديث، وهو مما لم نجده في كتب العلل المتقدمة إلا القليل النادر. وهذا الأمر برز واضحا في هذا الكتاب، فقد يعل كثيرا من المتون -كوجود زيادة لفظ، أو تعيين اسم، أو تعيين واقعة فيها- لاختلاف أسانيدها؛ إذ ما من علة في المتن إلا بسبب وقوع العلة في إسناده حتى في رواية الثقات.

الفصل الثاني: معنى العلة والتعليل، واختلاف الأحاديث

المطلب الأول: معنى العلة لغة واصطلاحا

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

العلة لغة من "عَلَّ – يعُلُّ" واسم مفعوله: مُعَلٌّ. فيقال لحديث فيه علة: الحديث الْمُعَلُّ[16]. وذكر بعضهم تسميته بالحديث المعَلَّل –باللامين– على سبيل الاستعارة، وهو مصدر من "علَّل"، كما قاله السخاوي[17]. ووقع أيضا خلاف بين أهل الحديث في إطلاق لفظ "معلول" على الحديث المعل. ولعل أوفق الأقوال جواز استعماله وعدم خطإ من أطلقه إذ أن أهل اللغة أنفسهم اختلفوا في اسم مفعول "علَّ" وأن بعضهم أطلق عليه "معلول" كما حكاه العراقي عن جماعة من أهل اللغة[18].

وأما اصطلاحا؛ فالعلة تطلق على معنيين هما:

الأول: المعنى العام وهو إطلاقه على جميع الأسباب القادحة في الحديث سواء كانت ظاهرة أو خفية، والتي تُخرج الحديث من حال الصحة إلى حال الضعف، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح[19].

الثاني: المعنى الخاص –وهو المراد في هذا البحث– وهو عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في الحديث[20]، كما قال ابن حجر: "هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[21]".فلا يطلق الحديث المعل إلا على ما جمع ثلاثة شروط، وهي:1) أن يكون ظاهر الحديث الصحة. 2) الغموض والخفاء في العلة. 3) أن تكون العلة قادحة في إسناد الحديث أو متنه، أو فيهما معا.

المطلب الثاني: معنى اختلاف الأحاديث

الاختلاف لغة افتعال من الخِلاف –بكسر الخاء– وهو المضادة والمخالفة. قيل: تخالف الأمران واختلفا، وكل ما لم يتساو فقد اختلف وتخالف[22]. وأما معناه في اصطلاح أهل الحديث، قال فيه الإمام

---

[16] ينظر: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، شرح التبصرة (273/1)، وجلال الدين السيوطي، تدريب الراوي (294/1)

[17] محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، ط1، مصر– مكتبة السنة، 1424هـ (274/1)

[18] ينظر: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح، ط1، المدينة المنورة– المكتبة السلفية، 1389هـ (ص116)

[19] ينظر: عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص93): مولانا, بحث "مكانة وجهود الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في علم العلل" مجلة جوامع الكلم 4, الرقم 1, 2026م: (ج4/9-10).

[20] ينظر: عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص90)

[21] ينظر: زكريا بن محمد الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، ط1، بيروت– دار الكتب العلمية (263/1).

[22] ينظر: علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المخصص، ط1، بيروت– إحياء التراث العربي، 1417هـ (371/3).

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

أبو داود السجستاني: "الاختلاف عندنا ما تفرد قوم على شيء، وقوم على شيء"[23] أي عن شيخ واحد. وقد أشار ابن الصلاح إلى هذا المعنى في قوله: "الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له"، ثم ذكر أن هذا الاختلاف "نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان". وقال: "أما إذا ترجحت إحداهما... فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه"[24].

ولتوضيح صورته أنقل هنا كلام شيخنا حافظ بن محمد الحكمي حيث قال: "المخالفة التي يترتب عليها إعلال الحديث هي التي تقع بين رواة الحديث الذين يلتقون في راو معين من رجال سنده... فيرويه بعضهم عنه مثلا موصولا، ويرويه بعضهم مرسلا، أو يرويه بعضهم مرفوعا وغيره يرويه موقوفا، أو يزيد بعضهم في الإسناد راويا لم يذكره غيره، أو يختلفون في المتن فيزيد بعضهم فيه زيادة مؤثرة في المعنى لم يذكره غيره، أو غير ذلك من الخلاف الذي يقع بين رواة الحديث الواحد في السند أو المتن"[25].

المطلب الثالث: معنى التعليل بالاختلاف

وأما معنى التعليل بالاختلاف أو بالمخالفة فهو "الحكم على الحديث بأنه وهم أو خطأ لمخالفة راويه للراوي أو للرواة الآخرين الذين التقوا معه في مدار معين من السند، وهم أولى منه بالصواب"[26].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاضطراب نوع من أنواع الاختلاف وليس العكس، فإن الاختلاف أعم منه وأوسع. ويلزم وجود شرطين أساسيين ليتحول الاختلاف إلى حيز الاضطراب، وقد قررهما ابن حجر بقوله في هدى الساري: "إن الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربا إلا بشرطين: **أحدهما**: استواء وجوه الاختلاف -أي في القوة-... **وثانيهما**: أن يتعذر -مع الاستواء- الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه. فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك"[27].

---

[23] يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال، ط1، بيروت- مؤسسة الرسالة، 1400هـ (431/26)

[24] عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص93-94)

[25] حافظ بن محمد الحكمي، بحث "الإعلال بالمخالفة عند المحدثين"، مجلة الجامعة الإسلامية 1، العدد 200، سنة 1443 هـ, (ج1/452-453).

[26] حافظ بن محمد الحكمي، بحث "الإعلال بالمخالفة عند المحدثين" (ج1/453).

[27] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هدى الساري (ضمن فتح الباري)، بيروت- دار المعرفة 1379هـ (ص349)

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

الفصل الثالث:

منهج الحافظ ابن حجر في التعليل بالاختلاف من خلال كتاب الإصابة في تمييز الصحابة

المطلب الأول: منهجه في عرض الاختلاف

1- يسوق الحافظ ابن حجر أسانيد الروايات المختلفة من الرواة المختلفين على مدارها في الغالب، وقد يسوق بعض الأسانيد كاملة من مخرجها حسب ما يقتضيه المقام؛ ثم إنه قد يرجح بينها أو يسكت عنها دون الترجيح[28].

2- يحرص حرصا شديدا على نقد المتون خلال الترجيح بين المتون التي اختلف رواتها في سوقها من مدار واحد. ومن الأمور المتنية التي عللها بالاختلاف خاصة[29]:

أ- زيادة لفظ في الحديث أو عدمها.

ب- تعيين اسم الصحابي أو إبهامه داخل متن الحديث.

ت- الخلاف في تسمية الصحابي أو نسبته داخل المتن ولو كان في حرف.

ث- الخلاف في تعيين واقعة أو مكانها داخل المتن.

ج- الخلاف في حكاية واقعة.

3- يذكر الحافظ ابن حجر الروايات المختلفة مع الإشارة إلى وجود الاختلاف بينها. ومنهجه قي الإشارة إلى الاختلاف على طريقتين:

أ- تصريحه بوجود الاختلاف في الحديث، وهو على أربعة أساليب:

- ذكر الرواية المخالفة عقب الرواية الأولى مع تصريحه بوجود الاختلاف بينهما؛ كقوله في ترجمة بنة الجهني: «روى حديثَه ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، عنه في النهي عن تعاطي السيف مسلولا. قال البغوي: "لا أعلمه روى إلا هذا، ولا حدَّث به إلا ابن لهيعة". قلت: تابعه رِشْدين بن سعد، فرواه عن أبي عمرو التُّجَيْبي وابن لهيعة جميعا، عن أبي الزبير. أخرجه أبو نعيم، وخالفه حماد بن سلمة فلم يذكر بَنَّة في إسناده»[30].

---

[28] سيأتي ذكر الأمثلة عليه بإذن الله تعالى

[29] سيأتي ذكر الأمثلة عليه بإذن الله تعالى.

[30] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (1/610-611), (2/130)، (1/652).

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

- نقل كلام غيره من الأئمة ببيان وجوه الاختلاف في الحديث؛ ومثاله نصه في ترجمة ثوبان جد عمر بن الحكم: «ذكره ابن أبي عاصم، وروى من طريق عبد الله بن عبد الله الأموي، عن عبد الحميد بن جعفر، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن عمه، عن أبيه ثوبان أن النبي ﷺ نهى عن نقرة الغراب، وافتراش السبع. قال ابن منده: "خالفه أصحاب عبد الحميد بن جعفر، فقالوا: عنه، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن عبد الرحمن مرسلا"»[31].
- اختصاره ذكر الاختلاف بسوق طريق ثم يشير إلى الاختلاف في إسناده؛ ومثاله نصه في ترجمة حنطب بن الحارث: «روى الباوردي وغيره من طريق المغيرة بن عبد الرحمن، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن أبيه، عن جده: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أبو بكر وعمر من الدين بمنزلة السمع والبصر". قال أبو عمر: "ليس له غيره". قلت: لكن اختلف في إسناده اختلافا كثيرا»[32].
- ذكر رواية في موضع ثم يحيل إلى رواية أخرى تخالفها في موضع آخر؛ ومثاله قوله في ترجمة جبلة بن ثابت: «وهم فيه بعض الرواة، فروى حديث أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن جبلة أخي زيد، وهو زيد بن حارثة، فظنه الراوي زيد بن ثابت، فنسب أخاه كذلك، والحديث معروف لجبلة بن حارثة كما تقدم في القسم الأول»[33].

ب- عدم تصريحه بوجود الاختلاف، ولكنه يعطف الإسناد بإسناد آخر مخالف له أو يسوق الروايات المختلفة دون التصريح بوجود الاختلاف بينها؛ ومثاله قوله في ترجمة حرب بن أبي حرب: «ذكره عبدان في الصحابة، وأخرج له من طريق عطاء بن السائب، عنه، عن النبي ﷺ: «ليس على المسلمين عُشُور...» الحديث. وقد رواه الثوري عن عطاء المذكور، فقال: عن حرب، عن خاله، رجل من بني بكر بن وائل. وقال جرير: عن عطاء، عن حرب، عن أبي أمية من بني ثعلبة»[34].

4- عندما يذكر الاختلاف قد يصرح بنوع الاختلاف وقد لا يصرح به كما تقدم قريبا، وكذلك قد يصرح باسم المخالف وقد يبهمه. ومن أمثلة إبهامه اسم المخالف قوله في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن بن

---

[31] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (2/89-90), (1/307)،

[32] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (2/638),(1/449)، (3/166)، (3/72)

[33] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (2/158), (1/361)، (1/449).

[34] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (3/100)، (2/179)، (2/394-395)

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

عوف: «قال البخاري في الأوسط: "روى يونس عن ابن شهاب، قال: أخبرني إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قال: استسقى النبي ﷺ. وقال بعضهم: استسقى بنا»[35].

5- أنه لم يسق تلك الروايات المختلفة إلا لأسباب معينة متعلقة بترجمة، منها:

أ- اختلاف الرواة في إثبات صحبة رجل أو عدمها[36].

ب- اختلاف الرواة في اسم الصحابي أو نسبه ونسبته أو لقبه[37].

ت- اختلاف الرواة في إبهام اسم الصحابي أو تعيينه[38].

ث- اختلاف الرواة في إسلام رجل أو في اسم غزوة شارك فيها[39].

المطلب الثاني: منهجه في الترجيح

ومن منهجه في الترجيح بين الطرق المختلفة:

1- لا يرجح بين الأحاديث المختلفة إلا إذا اتحد مخرجها وحصل فيها التقاء بين رواتها في الصحابي فمن دونه. وهذا ظاهر خلال كلامه في الحكم على الأحاديث. يقول في حديث حصل فيه الاختلاف في تعيين صحابيه بين الأغر المزني والأغر الجهني: "ومال ابن الأثير إلى التفرقة بين المزني والجهني، وليس بشيء، لأن مخرج الحديث واحد"[40]. فهو يجعل اتحاد المخرج شرطا أساسيا في الإعلال.

2- يكتفي أحيانا بتصحيح إحدى الروايات المختلفة من دون تعيين الوجه الخطأ، وله فيه طريقتان هما:

أ- ينص تصحيح أحد الأوجه من عند نفسه؛ مثاله قوله في ترجمة الأرقم بن أبي الأرقم: «روى الطبراني من طريق الثوري، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مِقْسم، عن ابن عباس، قال: استعمل النبي ﷺ

---

(35) ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (1/345-346)، (2/116)، (1/651)

(36) ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (2/270)، (1/615)،

(37) ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (1/317)، (3/95-96).

(38) ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (2/78-79)، (3/96)

(39) ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (3/168-169)، (1/109-110)

(40) ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (2/99-100).

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

الأرقم بن أبي الأرقم الزهري على السِّعاية... لكن رواه شعبة عن الحكم، عن مقسم، فقال: استعمل رجلا من بني مخزوم. وكذلك أخرجه أبو داود وغيره، وإسناده أصح من الأول»[41].

ب- ينقل التصحيح من أحد أئمة الحديث مع سكوته عنه؛ كقوله في ترجمة حبيب العنزي: «أورده عبدان في الصحابة، وأخرج له من طريق يونس بن خباب، عن طلق بن حبيب، عن أبيه: أنه أتى النبي ﷺ وبه الأَسْر، فأمره أن يقول: «ربنا الله الذي في السماء...». قال: "ورواه شعبة عن يونس، عن طلق، عن رجل من أهل الشام، عن أبيه. وهو أصح"»[42].

3- يكتفي أحيانا بتخطئة وجه أو رواية معينة من دون تعيين الوجه الصحيح، وله فيه طريقتان هما:

أ- ينص على ذلك من عند نفسه؛ كقوله في ترجمة أزهر بن عبد عوف: «أورد الطبراني في ترجمة أزهر هذا عن أحمد بن محمد بن نافع الطحان، عن أحمد بن عمرو ابن السَّرْح. قال: وجدت في كتاب خالي، عن عُقَيل، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن أزهر، عن أبيه أن رسول الله ﷺ أتي بشارب وهو بحنين.. الحديث. وهذا وهم من الطبراني أو شيخه...» ثم ذكر الوجه الذي خالفه دون التعليق عليه[43].

ب- ينقل ذلك عن أحد أئمة الحديث مع سكوته عنه؛ كقوله في ترجمة حيان الأعرج: «روى الدارمي من طريق محمد بن زيد الخُرَاساني، عَنْ حَيَّانَ الأَعْرَجِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ. قال ابن منده: "هَذَا وَهَمٌ، وَالصَّوَابُ عَنْ محمد بْنِ زَيْدٍ، عَنْ حَيَّانَ الأَعْرَجِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِي". انتهى.»[44].

4- يجمع أحيانا بين التصحيح لأحد الأوجه والتخطئة للوجه الآخر المخالف له، وله فيه طريقتان هما:

أ- ينص ذلك من عند نفسه؛ كقوله في ترجمة بريدة بن سفيان الأسلمي: «ذكره عبدان لحديث أرسله، ووهم فيه أيضا في بعض الأسماء، وذلك أنه روى من طريق عبد الرحمن بن عبد الله، عن الزهري، عن بريدة بن سفيان الأسلمي أن رسول الله ﷺ بعث عاصم بن عدي، وزيد بن الدثنة، وخبيب بن عدي، ومرثد بن أبي مرثد. فذكر الحديث في قصة قتل عاصم وغيره، ووهم في قوله: عاصم بن عدي، وإنما هو

---

[41] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (1/94)، (3/319)، (1/433)

[42] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (2/467-468)، (3/403)

[43] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (1/98-99), (1/177)، (1/618)

[44] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (3/118-119), (1/649)، (2/595)،

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

عاصم بن ثابت. والحديث مخرج في الصحيحين من طرق عن الزهري، عن عمرو بن أبي سفيان، عن أبي هريرة على الصواب»[45].

ب- ينقل ذلك من أحد أئمة الحديث مع سكوته عنه؛ مثاله قوله في ترجمة جعفر بن الزبير بن العوام: «روى ابن منده من طريق إبراهيم بن العلاء، وأبو نعيم من طريق الحسن بن عرفة، كلاهما عن إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن عبد الله بن الزبير وجعفر بن الزبير بايعا النبي ﷺ وهما ابنا سبع سنين. قال ابن منده: "هو وهم، والصواب ما رواه أبو اليمان وغيره عن إسماعيل بهذا الإسناد: أنَّ عبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر بايعا"»[46].

5- يستدرك على أحكام العلماء المصنفين إن خالفت ما يراه صوابا أو راجحا بذكر الأدلة والشواهد المدعمة لرأيه. وهذا كثير في كتاب الإصابة[47].

6- قد يرجح وجها أو يخطئ آخر دون أن يصرح به، ولكن يشير إليه إشارة يفهم منها ترجيحه أو تخطئته له؛ ومثاله قوله في ترجمة أنجشة الحادي: «روى أبو داود الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، قال: كان أنجشة يحدو بالنساء، وكان البراء بن مالك يحدو بالرجال... ورواه الشيخان مختصرا من طريق حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس، ومن طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس. ورواه مسلم من طريق سليمان بن طرخان التيمي، عن أنس، قال: كان للنبي ﷺ حادٍ يقال له: أنجشة...وروى النسائي من طريق زهير، عن سليمان التيمي، عن أنس، عن أمه: أنها كانت مع نساء النبي ﷺ وسوَّاقٌ يسوق بهن، فذكره»[48].

فالوجه الأخير من رواية النسائي أخره لمخالفته الأوجه السابقة، وهي إشارة منه إلى شذوذه ونكارته.

7- قد يصحح الوجهين أو أكثر حسب القرائن المحتفة بالروايات المختلفة. وسيأتي ذكر بعض أمثلته عند ذكر منهجه في ترجيح الوجهين أو أكثر.

المطلب الثالث: القرائن التي استعملها ابن حجر في الترجيح بين الروايات المختلفة

---

[45] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (1/651), (1/479)، (1/433)،

[46] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (2/312-313), (2/99)، (2/590).

[47] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (1/247-248), (2/32)، (1/349)

[48] ينظر النماذج منها في: ابن حجر العسقلاني, الإصابة في تمييز الصحابة (2/239-240)، (2/655)، (2/580)

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

من جميل صنيع ابن حجر في هذا الكتاب أنه طبق كثيرا من قواعد علوم الحديث بما فيها ما له تعلق وطيد بعلم العلل والترجيح بين الروايات المختلفة. فقد راعى –رحمه الله– في تعيين الراجح من المرجوح في تلك الروايات القواعد الحديثية المقررة والمعمول بها عند نقاد الحديث وأئمته. فكيف لا يكون ذلك فهو القائل عندما يشرح منهج النقاد في الإعلال: "وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه"[49].

وعملية الترجيح بينها ليست فيها عند النقاد قاعدة مطردة أو حكما كليا يطبق في جميع الحديث، وإنما يختلف حسب طبيعة كل حديث كما قال ابن دقيق العيد: "إن من حكى عن أهل الحديث –أو أكثرهم– أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد، أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردا، وبمراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صوابَ ما نقول"[50]. ونقل ابن حجر في النكت كلام العلائي أنه قال: "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث حديث"[51].

وهذه القرائن كثيرة متعددة لا تنحصر ولا تحصى لاختلافها بين حديث وآخر. قال ابن رجب: "ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس لذلك ضابط يضبطه"[52]. وقال الصنعاني الأمير: "وجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط له"[53]. والذي يظهر أن الحافظ ابن حجر من أعرف المتأخرين بهذه القواعد والقرائن تنظيرا وتطبيقا، وقد ظهر ذلك من خلال كتبه التنظيرية والتطبيقية لعلوم الحديث منها هذا الكتاب القيم، إلا أنه لم يتقيد فيه بذكر قرينة الترجيح في جميع ترجيحاته بين أوجه الحديث المختلفة، حيث قد يذكرها مصرحا بها في بعض الأحاديث، وقد لا يذكرها في الأخرى ولكنها تُعرف ذلك في كثير منها خلال سوقها

---

[49] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1، المدينة المنورة– عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1401 هـ (726/2)

[50] محمد بن علي القشيري ابن دقيق العيد، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ط2، دمشق– دار النوادر، 1430هـ (27/1)، ونقله أيضا ابن حجر في النكت (604/2)

[51] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح (604/2)

[52] عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي، ط1، الأردن– مكتبة المنار، 1407هـ (353/1)

[53] محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ط1، بيروت– دار الكتب 1417هـ (38/2)

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

لتلك الأوجه. ولعل أكثر قرينة وأظهرها استعمالا عنده في الترجيح: قرينة الترجيح بالعدد الأكثر أو بالراوي الأوثق. وإليكم تلك القرائن مشفعة ببعض النماذج المختصرة من كلام ابن حجر من الكتاب:

الأول: بعض القرائن التي يستعملها في ترجيح وجه واحد:

القرينة الأولى: الترجيح بالكثرة أو العدد الكثير

هذه القرينة من أكثر القرائن وأوضحها في مسالك الترجيح بين الروايات المختلفة، قال الإمام الشافعي رحمه الله: "والعدد أولى بالحفظ من الواحد"[54]. ومن أمثلة تطبيقات ابن حجر لهذه القرينة؛ ما ساقه من رواية ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي لَبِيْد، عن المطلب بن عبد الله، عن إبراهيم بن خلَّاد بن سويد، قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ، فقال: "يا محمد، كُنْ عَجَّاجا ثَجَّاجا". ثم ذكر ابن حجر أن ابن إسحاق خالفه راويان، قال: «رواه الثوري وموسى بن عقبة عن عبد الله بن أبي لبيد، عن المطلب، عن خلاد بن السائب بن خلاد بن سويد، عن زيد بن خالد الجهني، وهو المحفوظ»[55].

القرينة الثانية: الترجيح بالأحفظ والأثبت مطلقا.

وهذه القرينة أيضا تعتبر من أشهر القرائن وأهمها في مسالك الترجيح. ومن أمثلة استعمال ابن حجر لهذه القرينة؛ أنه ساق حديثا رواه المنكدر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن خزيمة بن معمر الأنصاري، قال: رُجِمت امرأة في عهد النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ: "هو كفارة لذنوبها"». ثم قال: «قلت: خالفه أسامة بن زيد، فرواه عن ابن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت، عن أبيه. وهذا أشبه»[56]. وذلك لأن أسامة بن زيد أوثق من المنكدر بن محمد[57].

القرينة الثالثة: الترجيح باختصاص الراوي لشيخه.

---

(54) محمد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث (مطبوع مع الأم للشافعي)، بيروت- دار المعرفة، 1410هـ رقم (127)

(55) ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله (ت: 852هـ), (رسالة الدكتوراه غير منشورة, الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة, 2023م), الحديث رقم (29/239)، (2/7)، (24/197)، (8/218)

(56) ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (33/243)، (42/252)، (54/264)، (13/79)

(57) ينظر: تخريج هذا الحديث في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (33/243).

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

هذا الاختصاص يعود إلى عدة خصال يتميز بها الراوي في روايته عن شيخه، منها: إلمامه بأحاديث شيخه وخبرته بها، وطول الملازمة له وقِدمها، وقرابته منه. ومن أمثلة استعمال ابن حجر لهذه القرينة؛ أنه ساق حديثا: «رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، قال: "دخل النبي ﷺ على أسعد بن زرارة وكان أحد النقباء ليلة العقبة ...". وقال: "هذا هو المحفوظ». ثم ذكر: «ورواه عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن أنس... وهي شاذة»[58]. وذلك لأن عبد الرزاق أثبت في معمر من عبد الأعلى، بل علو منزلته واختصاصه في حديث معمر أشهر من أن يذكر[59].

القرينة الرابعة: الترجيح بسماع الرواة عن الشيخ من كتابه إذا عُرف أنه مختلط إذا حدث من غير كتابه.

نبه على هذه القرينة الحافظ ابن رجب في شرح العلل، قال: "منْ ضُعِّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو على ثلاثة أضرب" ثم ذكر منها: "من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط"[60]. ومن أمثلة تطبيق ابن حجر لهذه القاعدة؛ نصه في ترجمة أسيد بن أخي رافع: «قال –أي ابن منده–: حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، أخبرنا أبو مسعود، حدثنا حماد بن مُسْعدة، عن ابن جريج، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّ أُسَيْدًا حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُوْلَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا وَجَدَ الرَّجُلُ سَرِقَتَهُ...»". ثم أفاد ابن حجر أن أبا مسعود أورد هذا الحديث في مسند أسيد بن ظهير، وقال: «إن أبا داود والنسائي أخرجاه عن هارون الحمَّال، عن حماد بن مسعدة، فوقع عندهما: أسيد بن حضير. زاد أبو داود: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ فِيْ كِتَابِهِ أُسَيْدُ بْنُ ظُهَيْرٍ. وَلَكِنْ كَذَا حَدَّثَهُمْ بِالْبَصْرَةِ، يَعْنِي ابْنَ جُرَيْجٍ. وقد رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج: فقال: أسيد بن ظهير، أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده عنه. وأخرجه النسائي من وجه آخر عن عبد الرزاق، وتابعه روح بن عبادة، عن ابن جريج، فعرف من هذا أنه أسيد بن ظهير»[61].

---

[58] ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (31/241)، (31/97)، (39/105)، (40/106)

[59] ينظر: الحنبلي، عبدالرحمن بن رجب، شرح العلل (706/2).

[60] المصدر نفسه (766/2)

[61] ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله (8/74).

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

وتبين من خلال دراسة هذا الحديث أن الذين سمعوه عن ابن جريج من كتابه راويان، في مقابل أربعة من الرواة الذين سمعوه عنه من حفظه. ومع ذلك فقد جزم النقاد ومنهم ابن حجر برجحان رواية الراويين[62].

القرينة الخامسة: الترجيح بجزم أحد الرواة في روايته عن المدار وشك مخالفه.

مثاله ما نص عليه ابن حجر من رواية «زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ الْأَحْوَصَ هَلَكَ بِالشَّامِ حِينَ دَخَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي الدَّمِ مِنْ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَقَالَ: لَا تَرِثُهُ. قال: رواه ابن عيينة عن الزهري، عن سليمان بن يسار، أن الأحوص بن فلان، أو فلان بن الأحوص، فذكر نحوه». ثم نقل ابن حجر كلام ابن الحذاء في ترجيح الوجه الأول الذي ليس فيه شك في اسم الصحابي: «الأقوى أن القصة في الأحوص، وهو ابن عبد»[63].

القرينة السادسة: الترجيح بأصح الأسانيد للأحاديث المختلفة المخارج في واقعة لا تحتمل التعدد إذا لم يحصل فيها التقاء بين رواة الحديث.

وقد تقدم بيان هذه المسألة في مبحث شرطَي الإعلال بالمخالفة. والحافظ ابن حجر كثيرا ما يرجح بين هذه الأحاديث إذا كانت الواقعة المذكورة فيها واحدة لا تحتمل التعدد. ومثاله قوله في ترجمة إيماء بن رَحَضَة رضي الله عنه: «وروى مسلم في صحيحه قصة إسلام أبي ذرٍّ رضي الله عنه من طريق عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر، وفيها: "فجئنا قومنا فأسلم نصفها قبل أن يقدم النبي ﷺ المدينة. وكان يؤمُّهم إيماء بن رحضة الغفاري..."». وذكر الزُّبير بن بكَّار من حديث حكيم بن حزام: أن إيماء بن رَحَضَة حضر بدرا مع المشركين، فيكون إسلامه بعد ذلك. وذكر ابن سعد أنه أسلم قريبا من الحديبيَّة. وهذا يعارض رواية مسلم»[64]. فرواية مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه تدل على أن إسلام إيماء بن رحضة وقومه –منهم أبو ذر– قبل مقدم النبي ﷺ المدينة، وأما رواية الزبير بن بكار وابن سعد عن حكيم بن حزام تدل على أنه أسلم بعد بدر أو قريبا من واقعة الحديبية.

---

[62] ينظر تخريج هذا الحديث في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (8/74).

[63] ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (15/81)،

[64] ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (27/200)، (32/205)،

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 498-522
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3531

الثاني: بعض القرائن التي يستعملها في تصحيح الوجهين أو أكثر:

1- تصريح أحد رواة الأوجه بسماعها على أكثر من وجه: قال ابن حجر في ترجمة جرموز الهجيمي: «روى البخاري في تاريخه من طريق أبي عامر العَقَدِي، عن عبيد الله بن هَوْذَة القُرَيعي، حدثني رجل من بني الهُجَيْم، عن جُرْمُوز. ورواه أحمد وغيره من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن عبيد الله بن هوذة القُرَيعي، عن رجل سمع جرموزا الهجيمي، يقول: قلت: "يا رسول الله أوصني". قال: "أوصيك ألَّا تكون لعَّانا". ورواه ابن السكن من طريق سَلْم بن قتيبة، حدثنا عبيد الله بن هوذة، ورأيته في مهده من الكبر، قال: حدَّثني جرموز، فذكره. وعلى هذا فلعلَّ عبيد الله سمعه عنه بواسطة ثم سمعه منه، والرجل المبهم في الرواية الأولى جزم البغوي وابن السكن بأنه أبو تميمة الهجيمي»[65].

2- وجود رواية تجمع الوجهين المختلفين أو تصريح أحد الأئمة النقاد بذلك: ومثاله ما قاله ابن حجر في ترجمة قرة بن إياس حيث ذكر حديثه من طريق يوسف بن مَنَازل، عن عبد الله بن إدريس، عن خالد بن أبي كريمة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه أن النبي ﷺ بعث أباه... فذكر الحديث، ثم قال: قلت: «قد رواه إسحاق بن راهويه، عن عبد الله بن إدريس، فلم يذكر قرة في إسناده. وقال ابن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: "هذا حديث صحيح. كأن ابن إدريس أسنده لقوم وأرسله لآخرين"»[66].

3- سعة رواية المختلف عليه مع تكافؤ درجة ضبط وعدد المختلفين عليه: من أمثلتها: نص ابن حجر في الاختلاف على إسماعيل بن أبي خالد على وجهين: الأول: رواه جعفر بن عون عن ابن أبي خالد، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبة، قَالَ: جَاءَ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ إِلَى أَبِيْ...فذكره، ولم يسم هذا الشيخ. ثم ساق الوجه الثاني عنه: رواه يزيد بن هارون، عَنْ إِسْمَاعِيْلَ، فَقَالَ فِيْهِ: شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يُقَالُ لَهُ إِسْمَاعِيْلُ.. هكذا سماه. فكلا المختلفين ثقة، وشيخهما إسماعيل بن أبي خالد ممن اتسعت روايته؛ ولذلك قال ابن حجر عن الوجه الثاني: "ولا نعرف تسمية هذا الشيخ إلا في هذه الرواية، وهي صحيحة"[67].

---

[65] ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (29/60)، (3/213)

[66] ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (4/9)،

[67] ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (92/158)،

4- احتمالية تعدد الواقعة المذكورة في الأحاديث سواء اتحد مخرجها أو اختلف. وهذا الاحتمال تدل عليه بعض اعتبارات معينة كأن تكون تلك الواقعة مما يتكرر ورودها في الحياة اليومية مع تكافئ درجة ضبط المختلفين وعددهم.

- ومثال ما اتحد مخرجه قول ابن حجر في ترجمة أفلح مولى أم سلمة: «روى الترمذي من طريق أبي حمزة ميمون، عن أبي صالح، عن أم سلمة، قالت: رأى رسول الله ﷺ غلاما لنا يقال له أفلح، إذا سجد نفخ، فقال: «يا أفلح، ترِّبْ وجهك». قال: غريب. وقال بعضهم عن أبي حمزة: رباح. وميمون أبو حمزة ضعيف. قلت: تابعه طلق بن غنام، عن سعيد أبي عثمان الوراق، عن أبي صالح به. وأخرج النسائي من طريق كريب، عن أم سلمة نحو هذا الحديث، فقال فيه: "رأى غلاما لنا يقال له رباح". ويحتمل التعدد[68]».

فالخطأ المذكور في واقعة هذا الحديث مما يتكرر يوميا من شخص لآخر، ولذا لا يستبعد ابن حجر احتمالية تعددها. فهذا أولى عنده من تخطئة أحد الوجهين، والله أعلم.

- وأما مثال ما اختلف مخرجه: أنه ساق حديثين متشابهين في متنهما حيث ورد فيهما سؤال صحابي: "يا رسول الله، ربنا بم أرسلك؟". ثم قال: "فلا يبعد في أن يتوارد اثنان على سؤال واحد، ولا سيما مع تباين المخرج"[69].

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على إمام الأتقياء الأثبات.

أما بعد؛ ففي ختام هذا البحث يطيب لي أن ألخص ما توصلت إليه خلال كتابته من نتائج، وهي ما يلي:

1- طول باع ابن حجر في علم العلل وأن منهجه فيه يشبه منهج الأئمة المتقدمين.

2- أن كتاب الإصابة ليس من أصناف كتب السير والتراجم فحسب، بل يعتبر أيضا من كتب علل الحديث لسببين:

---

[68] ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (23/156).

[69] ينظر نصوص الحافظ ابن حجر في: مولانا, الأحاديث المعلة في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني رحمه الله, الحديث رقم (105/171).

أ- لوجود كثرة الأحاديث المعلة بالاختلاف فيه حيث بلغ عددها أكثر من ألف حديث. وهذا غير الأحاديث المعلة بالتفرد أو بالغرابة.

ب- أنه مليء بنقد المتون من خلال نقد الأسانيد حيث ظهر فيه براعة الحافظ ابن حجر في توظيف قواعد الإعلال لنقد المتون في عدد كثير من الأحاديث.

3- أن من مناهج ابن حجر في عرض اختلاف الأحاديث المعلة في كتابه:

أ- يسوق أسانيد الروايات المختلفة من الرواة المختلفين على مدارها في الغالب.

ب- يحرص على نقد المتون خلال الترجيح بين المتون التي اختلف رواتها في سوقها من مدار واحد.

ت- يذكر الروايات المختلفة مع الإشارة إلى وجود الاختلاف بينها.

ث- عندما يذكر الاختلاف قد يصرح بنوع الاختلاف وقد لا يصرح به، وكذلك قد يصرح باسم المخالف وقد يبهمه.

4- أن من مناهجه في الترجيح:

أ- لا يرجح بين الأحاديث المختلفة إلا إذا اتحد مخرجها وحصل التقاء بين رواتها في الصحابي فمن دونه.

ب- يكتفي أحيانا بتصحيح إحدى الروايات المختلفة من دون تعيين الوجه الخطأ.

ت- يكتفي أحيانا بتخطئة وجه أو رواية معينة من دون تعيين الوجه الصحيح.

ث- يجمع أحيانا بين التصحيح لأحد الأوجه والتخطئة للوجه الآخر المخالف له

ج- يستدرك على أحكام العلماء إن خالفت ما يراه صوابا بذكر الأدلة والشواهد المدعمة لرأيه.

ح- قد يرجح وجها أو يخطئ آخر دون أن يصرح به، ولكن بإشارة يفهم منها ترجيحه أو تخطئته له

خ- قد يصحح الوجهين أو أكثر حسب القرائن المحتفة بالروايات المختلفة.

5- أن القرائن التي استعملها ابن حجر في ترجيح وجه واحد بين الروايات المختلفة هي:

أ- الترجيح بالكثرة أو العدد الكثير

ب- الترجيح بالأحفظ والأثبت مطلقا.

ت- الترجيح باختصاص الراوي لشيخه.

ث- الترجيح بسماع الرواة عن الشيخ من كتابه إذا عُرف أنه مختلط إذا حدث من غير كتابه

ج- الترجيح بجزم أحد الرواة في روايته عن المدار وشك مخالفه

ح- الترجيح بأصح الأسانيد للأحاديث المختلفة المخارج في واقعة لا تحتمل التعدد إذا لم يحصل فيها التقاء بين رواة الحديث.

6- أن القرائن التي استعملها ابن حجر في تصحيح الوجهين أو أكثر هي:

أ- تصريح أحد رواة الأوجه بسماعها على أكثر من وجه

ب- وجود رواية تجمع الوجهين المختلفين أو تصريح أحد الأئمة النقاد بذلك

ت- سعة رواية المختلف عليه مع تكافؤ درجة ضبط وعدد المختلفين عليه

ث- احتمالية تعدد الواقعة المذكورة في الأحاديث سواء اتحد مخرجها أو اختلف

وبناء على ما أفدته خلال عملي في هذا البحث، أوصي بما يلي:

1- دراسة أحاديث كتاب الإصابة المعلة بالتفرد والغرابة أو بأسباب أخرى؛ لكثرة ورودها في هذا الكتاب.

2- دراسة تفصيلية واستقرائية لجهود الحافظ ابن حجر في علم العلل.

3- نشر منهج نقاد الحديث وأئمته في الترجيح بين أوجه الحديث المختلفة

4- البحث في مناهج المصنفين -وبالخصوص أصحاب الكتب المعللة- حول إيرادهم الأحاديث المعلقة في الكلام على علل الأحاديث ومدى اعتبارها أو اعتمادها في دراسة الأحاديث وتخريجها.

هذا، وأرجو أن أكون قد وُفِّقْت في كتابة هذا البحث مع اعترافي بكثرة التقصير والضعف، وأسأل الله أن يغفر لي خطئي ويتجاوز عني زللي، كما أسأله أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

Abdul Munʿim, Syākir. *Muṣannafātuhu wa Dirāsah fī Manhajihi wa Mawāridihi fī Kitāb al-Iṣābah*. Al-Ṭabʿah: I. Bayrūt: Muʾassasah al-Risālah, 1417 AH/1997.

Al-Anṣārī, Zakariyyā bin Muḥammad. *Fatḥ al-Bāqī bi Sharḥ Alfiyyat al-ʿIrāqī*. Taḥqīq: ʿAbd al-Laṭīf Humaym and Māhir al-Faḥl. Al-Ṭabʿah: I. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2002.

Al-ʿAsqalānī, Aḥmad bin ʿAlī Ibn Ḥajar. *Al-Iṣābah fī Tamyīz al-Ṣaḥābah*. Taḥqīq: ʿAbd Allāh bin ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī. Al-Ṭabʿah: I. Al-Qāhirah: Markaz Hajar li al-Buḥūth wa al-Dirāsāt al-ʿArabiyyah wa al-Islāmiyyah, 1427 AH.

Al-ʿAsqalānī, Aḥmad bin ʿAlī Ibn Ḥajar. *Al-Nukat ʿalā Kitāb Ibn al-Ṣalāḥ*. Taḥqīq: Rabīʿ bin Hādī ʿUmayr al-Madkhalī. Al-Ṭabʿah: I. Al-Madīnah al-Munawwarah: ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī bi al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah, 1404 AH.

Al-ʿAsqalānī, Aḥmad bin ʿAlī Ibn Ḥajar. *Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Edited by Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb. Bayrūt: Dār al-Maʿrifah, 1379 AH.

Al-ʿAsqalānī, Aḥmad bin ʿAlī Ibn Ḥajar. *Hudā al-Sārī* (Muqaddimat *Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*). Edited by Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb. Bayrūt: Dār al-Maʿrifah, 1379 AH.

Al-ʿAsqalānī, Aḥmad bin ʿAlī Ibn Ḥajar. *Inbāʾ al-Ghumr bi Abnāʾ al-ʿUmr*. Taḥqīq: Ḥasan Ḥabashī. Al-Ṭabʿah: I. Al-Qāhirah: Al-Majlis al-Aʿlā li al-Shuʾūn al-Islāmiyyah, 1389 AH/1969.

Al-ʿAsqalānī, Aḥmad bin ʿAlī Ibn Ḥajar. *Tabsīr al-Muntabih bi Taḥrīr al-Mushtabih*. Taḥqīq: Muḥammad ʿAlī al-Najjār. Bayrūt: Al-Maktabah al-ʿIlmiyyah, n.d.

Al-Ḥakamī, Ḥāfiẓ bin Muḥammad. "Al-Iʿlāl bi al-Mukhālafah ʿinda al-Muḥaddithīn." *Majallat al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah* 200, no. 1 (1443 AH): 452–453.

Al-ʿIrāqī, ʿAbd al-Raḥīm bin al-Ḥusayn. *Al-Taqyīd wa al-Īḍāḥ Sharḥ Muqaddimat Ibn al-Ṣalāḥ*. Taḥqīq: ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad ʿUthmān. Al-Ṭabʿah: I. Al-Madīnah al-Munawwarah: Al-Maktabah al-Salafiyyah, 1389 AH/1969.

Al-ʿIrāqī, ʿAbd al-Raḥīm bin al-Ḥusayn. *Sharḥ al-Tabsirah*. Taḥqīq: ʿAbd al-Laṭīf al-Humaym and Māhir Yāsīn Faḥl. Al-Ṭabʿah: I. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1423 AH.

Al-Mizzī, Yūsuf bin ʿAbd al-Raḥmān. *Tahdhīb al-Kamāl fī Asmāʾ al-Rijāl*. Taḥqīq: Bashshār ʿAwwād Maʿrūf. Al-Ṭabʿah: I. Bayrūt: Muʾassasah al-Risālah, 1400 AH.

Al-Mursī, ʿAlī bin Ismāʿīl. *Al-Mukhaṣṣaṣ*. Taḥqīq: Khalīl Ibrāhīm Jaffāl. Al-Ṭabʿah: I. Bayrūt: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1417 AH/1996.

Al-Sakhāwī, Muḥammad bin ʿAbd al-Raḥmān. *Al-Ḍawʾ al-Lāmiʿ li Ahl al-Qarn al-Tāsiʿ*. Bayrūt: Dār Maktabat al-Ḥayāh, n.d.

Al-Sakhāwī, Muḥammad bin ʿAbd al-Raḥmān. *Al-Jawāhir wa al-Durar fī Tarjamat Shaykh al-Islām Ibn Ḥajar*. Taḥqīq: Ibrāhīm Bājis ʿAbd al-Majīd. Al-Ṭabʿah: I. Bayrūt: Dār Ibn Ḥazm, 1419 AH/1999.

Al-Sakhāwī, Muḥammad bin ʿAbd al-Raḥmān. *Fatḥ al-Mughīth bi Sharḥ Alfiyyat al-Ḥadīth li al-ʿIrāqī*. Taḥqīq: ʿAlī Ḥusayn ʿAlī. Al-Ṭabʿah: I. Miṣr: Maktabat al-Sunnah, 2003.

Al-Ṣanʿānī, Muḥammad bin Ismāʿīl. *Tawḍīḥ al-Afkār li Maʿānī Tanqīḥ al-Anẓār*. Taḥqīq: Ṣalāḥ bin Muḥammad bin ʿUwayḍah. Al-Ṭabʿah: I. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1997.

Al-Shāfiʿī, Muḥammad bin Idrīs. *Ikhtilāf al-Ḥadīth* (published with *Al-Umm*). Bayrūt: Dār al-Maʿrifah, 1410 AH/1990.

Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān bin Abī Bakr. *Tadrīb al-Rāwī fī Sharḥ Taqrīb al-Nawawī*. Taḥqīq: Ṭāriq ʿAwḍ Allāh. Al-Ṭabʿah: I. Al-Riyāḍ: Dār al-ʿĀṣimah, 1424 AH.

Al-ʿUmarī, Akram Ḍiyāʾ. *ʿAṣr al-Khilāfah al-Rāshidah: Muḥāwalah li Naqd al-Riwāyah al-Tārīkhiyyah ʿalā Manhaj al-Muḥaddithīn*. Al-Ṭabʿah: I. Al-Riyāḍ: Maktabat al-ʿUbaykān, 1414 AH.

Ibn al-Ṣalāḥ, ʿUthmān bin ʿAbd al-Raḥmān. *Maʿrifat Anwāʿ ʿUlūm al-Ḥadīth (Muqaddimat Ibn al-Ṣalāḥ)*. Taḥqīq: Nūr al-Dīn ʿItr. Dimashq: Dār al-Fikr; Bayrūt: Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, 1406 AH.

Ibn Daqīq al-ʿĪd, Muḥammad bin ʿAlī. *Sharḥ al-Ilmām bi Aḥādīth al-Aḥkām*. Taḥqīq: Muḥammad Khalūf al-ʿAbd Allāh. Al-Ṭabʿah: II. Dimashq: Dār al-Nawādir, 1430 AH/2009.

Ibn Rajab al-Ḥanbalī, ʿAbd al-Raḥmān. *Jāmiʿ al-ʿUlūm wa al-Ḥikam fī Sharḥ Khamsīn Ḥadīthan min Jawāmiʿ al-Kalim*. Taḥqīq: Shuʿayb al-Arnaʾūṭ and Ibrāhīm Bājis. Al-Ṭabʿah: VII. Bayrūt: Muʾassasah al-Risālah, 1422 AH.

Ibn Rajab al-Ḥanbalī, ʿAbd al-Raḥmān. *Sharḥ ʿIlal al-Tirmidhī*. Taḥqīq: Hammām ʿAbd al-Raḥīm Saʿīd. Al-Ṭabʿah: I. Al-Zarqāʾ: Maktabat al-Manār, 1407 AH.

Ibn Taghrī Birdī, Yūsuf. *Al-Nujūm al-Zāhirah fī Mulūk Miṣr wa al-Qāhirah*. Miṣr: Wizārat al-Thaqāfah wa al-Irshād al-Qawmī; Dār al-Kutub, n.d.

Maulana. "Makānat wa Juhūd al-Ḥāfiẓ Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī Raḥimahullāh fī ʿIlm al-ʿIlal." *Jawāmiʿ al-Kalim* 4, no. 1 (2026): 1–17.

Maulana. *Al-Aḥādīth al-Muʿallah bi al-Ikhtilāf fī Kitāb al-Iṣābah fī Tamyīz al-Ṣaḥābah*. Unpublished PhD Dissertation. Al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah bi al-Madīnah al-Munawwarah, 2023.